الأمم المتحدة
E/AC.51/2025/L.4/Add.22
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
Distr.: Limited
12 June 2025
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الخامسة والستون
نيويورك، 12 أيار/مايو – 13 حزيران/يونيه 2025

مشروع التقرير

المقرر: السيد رودريغ إدغار **تشوفو مونغو** (الكاميرون)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026

(البند 3 (أ))

البرنامج 21
توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين

1 – نظرت اللجنة، في جلستها الثالثة، المعقودة في 13 أيار/مايو 2025، في البرنامج 21، توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2026 والأداء البرنامجي في عام 2024 (A/80/6 (Sect. 25)).

المناقشة

2 – أعربت الوفود عن تقديرها ودعمها للعمل الذي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتوفير المساعدة الإنسانية والحماية الدولية للاجئين وللنازحين قسراً والتوصل إلى حلول دائمة. وأقرّ بعض الوفود بالدور الحيوي الذي تضطلع به المفوضية بوصفها الوكالة الدولية الرئيسية لحماية اللاجئين والنازحين قسراً. وكان هناك اعتراف بأن النزاعات الإقليمية والانكماش الاقتصادي وتغيُّر المناخ والكوارث الطبيعية من بين العوامل المتعددة التي أدّت إلى إدامة الحالة العالمية القاتمة للاجئين، حيث تولّدت حالات نزوح جديدة

200625 020625 25-08297 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

بمعدلات عجزت الحلول الدائمة عن مواكبتها. وشدّد بعض الوفود كذلك على الجهود المتواصلة التي يبذلها المجتمع الدولي في دعم عمل المفوضية.

3 - وأعربَ أحد الوفود عن تقديره لموظفي المفوضية الشجعان الذين يعملون في مناطق تشهد مخاطر متزايدة ونزاعات، وأكد على ضرورة إعطاء الأولوية للأمن. وفي هذا الصدد، طُلب توضيحٌ بشأن التدابير التي اتخذتها المفوضية لضمان أمن موظفيها.

4 - ولاحظت عدة وفود أنه في الوقت الذي تستمر فيه الاحتياجات الإنسانية في التزايد، تواجه منظومة العمل الإنساني قيوداً مالية كبيرة، وأثيرت مخاوف بشأن محدودية الموارد. وشدّد أحد الوفود على ضرورة مساهمة البلدان المانحة الأخرى بشكل أكثر إنصافاً في جهود الاستجابة الإنسانية، وعلى ضرورة زيادة تقاسُم الأعباء واستكشاف الفرص الاقتصادية لخدمة السكان النازحين بشكل أفضل. وشدَّد الرئيس على أن المسائل المتعلقة بأجزاء البرنامج التي تتناول الموارد لا تدخل ضمن ولاية اللجنة.

5 - وأعربَ عدد من الوفود عن رأي مفاده أن المشاكل المستمرة للنزوح الطويل الأمد وجدوى تحقيق الحلول الدائمة تستلزم إعادة التفكير بشكل جذري في استراتيجيات المفوضية وعملياتها في عام 2026. وشدّد بعض الوفود على ضرورة قيام المفوضية بإعطاء الأولوية للأنشطة الأساسية وتبسيط عملياتها والحد من الازدواجية وتعزيز فعاليتها، مع التركيز على تحقيق النتائج الملموسة. وطلبَ أحد الوفود من المفوضية أن تتحلى بالشفافية في تقاريرها عن أعداد الأشخاص الذين تستطيع مساعدتهم وأولئك الذين لا تستطيع مساعدتهم جرّاء خفض التمويل.

6 - وأُعربَ عن رأي مفاده أنه ينبغي أن تعمل المفوضية على إنهاء النزاعات وإتاحة الفرصة للأشخاص للعودة إلى ديارهم بأمان. وأعربَ أحد الوفود عن وجهة نظره بأن حماية اللاجئين يجب أن تتم في إطار من الالتزام بمبدأ الحياد، بعيداً عن ازدواجية المعايير والتسييس، وذلك لكيلا تتحول قضية اللاجئين إلى مسوّغ للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى أو تصبح تذكرة لمرور الإرهابيين الخاضعين للجزاءات القانونية بلا رقيب.

7 - وأشارَ عدد من الوفود إلى أن بلدانهم تستضيف وتدعم أعداداً كبيرة من اللاجئين، بما في ذلك توفير فرص العمل والإسكان وبرامج الصحة والتعليم. وأشارت وفود أخرى إلى المساهمات المالية التي تقدمها بلدانها لدعم عمل المفوضية. وفيما يتعلق بالبلدان المضيفة، أُعربَ عن رأي مفاده أنه لا يمكن أن يُتوقّع من البلدان المضيفة أن تتحمل مسؤولية استضافة اللاجئين وحدها، وأن ثمة حاجة إلى تعاون دولي أقوى، وإلى تقاسُم للأعباء والمسؤوليات على نحو يمكن التنبؤ به، وأنه يتعين على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات ملموسة ومستدامة. ورأى أحد الوفود أنه يمكن للجمعية العامة أن تطلب إلى المفوضية أن تُدرج في برامجها المقبلة مزيداً من المعلومات عن الحلول الكفيلة بعكس الاتجاه التنازلي لموارد المفوضية والآثار السلبية للتدابير القسرية الأحادية الجانب. وفي حين أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن المسار المتّبع لمعالجة الشواغل الطويلة الأمد للبلدان المضيفة للاجئين لا يزال قاصرا عن بلوغ تلك الغاية، وأنه يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من جهود الدعوة التي تبذلها المفوضية مع المانحين والشركاء، وأعرب وفد آخر عن ارتياحه للجهود المكثفة التي تبذلها المفوضية لدعم البلدان المضيفة، ولالتزامها بإرسال المساعدة من خلال تعزيز الشراكات مع الشركاء المحليين والمنظمات الإقليمية والمنظمات التي يقودها اللاجئون.

8 - ورأى أحد الوفود أن الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج في بلد المنشأ هو أهم حل دائم للاجئين، وأنه كان ينبغي أن ينعكس ذلك بشكل أكبر كأولوية عليا للمفوضية. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أنه للاستجابة بفعالية لهذا الوضع الذي طال أمده، على المجتمع الدولي أن يعطي الأولوية للحلول المستدامة والموجهة نحو التنمية في بلد المنشأ، وهو ما قد يتطلب دعما لإعادة إدماج العائدين من خلال تمويل متعدد السنوات يمكن التنبؤ به، وإصلاح البنية التحتية، وتعزيز المساعدة التقنية. وأكد الوفد على ضرورة تنسيق تنفيذ هذا الدعم ومواءمته مع قواعد البلد وأنظمته.

9 - وبينما رحّب عدد من الوفود بالإشارة الواردة في الفقرة 25-3 (ب) إلى دور الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، وإلى أنشطة متابعة التعهدات التي قُطعت في المنتدى العالمي للاجئين لعام 2023، أعربَ وفد آخر عن تحفظاته بشأن هذا الاتفاق، مشيراً إلى أنه غير ملزم قانوناً. وأُعرب عن رأي مفاده أن الدعم المقدَّم من المفوضية فيما يتعلق بالمساءلة عن التعهدات والرصد مهم لضمان أن تُحدث هذه الالتزامات أثرا ملموسا. وطُلب توضيح عن كيفية قيام المفوضية بزيادة المساعدات النقدية للمستفيدين، وعن التقدم المحرز في البوابة الرقمية.

10 - وفيما يتعلق بالفقرة 25-3 (ج)، طُلب توضيح بشأن أسباب استخدام مصطلح "المعايير المتفق عليها دولياً". ورأى أحد الوفود أنه كان من الأفضل استخدام مصطلح "القانون الدولي". وفيما يتعلق بالفقرة 25-3 (و)، لاحظ أحد الوفود الإشارة إلى "تعزيز قدرة المشردين قسراً والمجتمعات المضيفة لهم على الصمود في ما يواجهونه من آثار ضارة ناجمة عن تغير المناخ والكوارث، بالتشاور مع السلطات الوطنية وبالتعاون مع الوكالات المختصة"، وأعربَ عن رأيه بأن ذلك لا يندرج ضمن اختصاص المفوضية. وطلب الوفد مزيداً من التوضيح بشأن أسباب إدراجها في الخطة البرنامجية.

11 - وفيما يتعلق بالفقرة 25-7، لاحظ عدد من الوفود مع التقدير الإشارة إلى زيادة الدعم الذي تقدّمه المفوضية والعمل الذي تضطلع به مع الجهات الفاعلة المحلية. ورأى أحد الوفود أن التفاعل مع الأطراف المحلية من الجهات الفاعلة والمنظمات يجب أن يكون جزءا من الحل بشكل متزايد، ولا سيما في ظل مواجهة سياق صعب على صعيد الموارد. ورحّب الوفد كذلك بتزايد النسبة المئوية للشركاء التنفيذيين المحليين والوطنيين في خطط إغاثة اللاجئين على الصعيد العالمي، وهو ما انعكس في الشكل الثاني من الباب 25، في إطار النتيجة المقررة 2، والفقرة 25-20. وطلب الوفد توضيحاتٍ بشأن ما إذا كان من الممكن أن تكون أهداف عامَي 2025 و 2026 أكثر طموحاً. وأكد وفد آخر على الأهمية الحيوية للتحول نحو استجابات مستدامة بقيادة وطنية توائم بين المساعدة الإنسانية والاستراتيجيات الإنمائية طويلة الأجل.

12 - وفيما يتعلق بمقياس الأداء لعام 2024 الوارد في الجدول 25-1، أشاد أحد الوفود بجهود المفوضية في التحالف العالمي لإنهاء حالات انعدام الجنسية، حيث أشار إلى أن أكثر من 000 560 شخص عديم الجنسية قد حصلوا على الجنسية. وعلى الرغم من ذلك، لاحظ الوفد أنه على الرغم من الأداء الجيد بصورة ملحوظة على صعيدي التقدم المحرز والالتزامات المعلنة، لا يزال هناك ملايين الأشخاص من عديمي الجنسية، وطلب في هذا الصدد توضيحات بشأن الدروس التي استخلصتها المفوضية من عملها في هذا المجال لمعالجة المشكلة بمزيد من الفعالية.

13 - وفيما يتعلق بالنتيجة المقررة 1: تعزيز إدماج النازحين من خلال المدفوعات النقدية الرقمية، طُلب توضيح بشأن الهدف من تقديم المساعدة النقدية عبر الحسابات المصرفية الخاصة باللاجئين، وبشأن كيفية

رصد المفوضية للاستخدام الفعلي للمساعدة النقدية من قبل اللاجئين لضمان مساهمتها بشكل ذي مغزى في النواتج المتصلة بالحماية والاعتماد على الذات.

14 - وفيما يتعلق بالنتيجة المقررة 3: تعزيز حماية اللاجئين وطالبي اللجوء وإمكانية حصولهم على الخدمات، والفقرة 25-22 بشأن التوسع المخطط له للبوابة الرقمية بحلول عام 2026، طُلب توضيح بشأن الكيفية التي تعتزم المفوضية بها معالجة الثغرات في مجال الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية ومحدودية إمكانات الوصول إلى التكنولوجيا بين الفئات الضعيفة من اللاجئين. ولاحظ الوفد القفزة المتوقعة في عدد حالات التسجيل التي يعكسها الشكل الثالث من الباب 25، حيث من المتوقع أن يزداد عدد اللاجئين الذين لديهم حسابات رقمية بأكثر من خمسة أضعاف بحلول عام 2026، وطلب الوفد توضيحاً عمّا إذا كانت المفوضية لديها القدرة الكافية للاستجابة للطلب المتزايد. كما طُلبت توضيحات عن كيفية معالجة المفوضية لأي تحديات، بما في ذلك في سياق جهود الإصلاح الأوسع نطاقاً في إطار مبادرة الأمم المتحدة 80.

15 - وفيما يتعلق بالولايات التشريعية، رحّب أحد الوفود بإدراج الاتفاقيات ذات الصلة في الخطة البرنامجية، مثل اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا لعام 1969، واتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليا في أفريقيا لعام 2009.

16 - وفيما يتعلق بالجدول 25-2، تحت المنجزات المستهدفة، أشار أحد الوفود إلى أنه تمّ تنفيذ 13 مشروعاً من مشاريع التعاون الميداني والتقني في عام 2024، ومن المقرر تنفيذ 9 مشاريع في عام 2025 و 11 مشروعاً في عام 2026. وطلب الوفد توضيحات عن عدد المشاريع التي تمّ تنفيذها في منطقة وسط أفريقيا، وما إذا كان الهدف لعام 2026 أكثر طموحاً مما ينبغي في ضوء القيود المالية الحالية. كما طُلب توضيح عن تأثير التخفيضات المالية الأخيرة على عمل المفوضية في منطقة وسط أفريقيا.

الاستنتاجات والتوصيات

17 - **أوصت اللجنة بأن تنظر الجلسة العامة للجمعية العامة أو اللجنة الرئيسية المعنية أو اللجان الرئيسية التابعة للجمعية العامة، تمشيا مع قرار الجمعية العامة 247/79، في الخطة البرنامجية للبرنامج 21، توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج" في الدورة الثمانين للجمعية العامة.**